هادي العلوي

محطـــات
في
التاريخ والتراث

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى - 1997

دار الطليعة الجديدة

سوريا - دمشق - ص.ب 34494

هـ: 7775872

اخراج: هالة فطوم

تصميم الغلاف: جمال سعيد

لوحة الغلاف للفنان: نجا المهداوي

مدخل

التاريخ اشتقاق من القمر. والقمر في الساميات يسمى ورخ، ويرخ، ويرح ويااريح.. أما القمر العربية فهي صفة تحولت إلى اسم ومعناها الأبيض الزاهر. وأُهمل الاسم الاصلي لكن بعد ان اشتقت العربية منه اسماً يدل على تسلسل الزمن هو التاريخ. ولعل البداية في الفعل وَرّخ المشتق مباشرة من الاسم الاصلي ورخ ثم ابدل الواو ألفاً فقالوا أرخ. ولعلهم قالوا أيضاً تَرّخ بالتاء، وهي الآن عند العراقيين. ومنها اشتق المصدر تاريخ.

النسبة الى التاريخ: تاريخي. وعلى النسبة المذهبية: تاريخية. وتقبل تاريخوية لاشباع المصطلح وتسويغ لفظه. ويقال تاريخانية للمذهب الذي يرى وجود قوانين ثابتة مطّردة تحرك التاريخ مثل قوانين الطبيعة. وهو المذهب الذي يرجع ترسيسه الى ابن خلدون ثم توسع فيه الاوروبيون في القرن التاسع عشر وتبنته الماركسية في فلسفتها للتاريخ. والتاريخانية فرقتان فرقة تقول بالجبرية والأخرى تقول بالحتمية. والجبرية هي التي ترادف بين قوانين التاريخ والقضاء والقدر فلا تُبقي فُسحة للانسان يتحرك فيها بإرادته. والحتمية تقول بالقوانين المنظّمة لحركة التاريخ، إنما القوانين التي تجري على يد الانسان فيحركها وتحركه في تبادل ديالكتيكي يكون فيه الإنسان حاكم التاريخ والتاريخ حاكم على الإنسان. وهذا هو قول الماركسية الأم. وقد جنح بعض المتمركسين إلى الجبرية لقلة بضاعتهم من الفلسفة. والتاريخانية الجبرية تزين الدكتاتورية لأنها تعطي الدولة مهمة

تمثيل التاريخ، وبخلافها التاريخانية الحتمية التي تجعل مهمة تمثيل التاريخ بايدي الجماهير وحركتها الواعية.

المشتغل في التاريخ هو المؤرخ. وهو الذي يعالج أحداثه فيكتبها وينسقها وقد يقوم بتحليلها. وهناك الأخباري وهو ناقل الأخبار كما رآها أو رويت له من غير تنسيق أو تأليف. وغالباً ما يكون عمله شفاهياً. ومثله الراوية والجمع رواة. وهم طور سابق للتأليف الذي يقوم به المؤرخ الذي يعتمد عليهم في مادته الخبرية. وقد لاحظت من هنا أن أكثر خطأ المؤرخين العرب يأتي من خطأ الرواة والاخباريين. وان القليل من المؤرخين وفي القليل من الحالات من تعمد الكذب أو الزيادة أو الاختلاف.

ويُستعمل لفعل المؤرخ الفعل يؤرخ. وهذه ملتبسة ومخلوطة. ويختلط ويلتبس كذلك مصدر الفعل وهو التأريخ بالهمزة. وقد وضعتُ الصيغ التالية وأستعملتها في كتاباتي وآمل أن تشيع لفض هذه الاختلافات والتخبيصات فقلت: أرخ الاحداث أو أرخ لها أي دوّنها. والمصدر منها تأرخة. وميزت بين تاريخ بالألف وتئريخ بالهمزة والأول عام والثاني خاص. ويظهر الفرق في النسبة فيقال: المسيح له وجود تئريخي. أي أنه شخص حقيقي لا خرافي. ويقال: ماوتسي تونغ شخصية تاريخية أي شخص مهم في التاريخ بانجازاته وإساءاته. واشتق زميلنا طيب تيزيني «متورخ» للداخل في التاريخ والسائر في حركته ومجراه المقنون. ويقول العراقيون: تـرّخ بمعنى كتب تاريخ الحادثة وهذا يقابل الانجليزية DATE. والكتّاب يستعملون أرخ وتاريخ لما يقابل هذه الكلمة وكلمة History وينبغي الرجوع إلى الاشتقاق العراقي للتمييز فنقول ترخ تتريخاً مقابل DATE. وعندئذ نقول: هذا الحدث مترّخ في كذا أي وقع في الوقت الفلاني. وتبقى أرخ يؤرخ لفعل المؤرخ. ويمكن أن نقول متأرخ لما سجل في تاريخ خاص به. وهو غير متورخ تيزيني.

اقدم من كتب التاريخ هم الفراعنة والسومريون وقد كتبوه على الرُقُم الطينية وأوراق البردي. على انه لم يكتب عندهم على جهة الاختصاص

وإنما كانت سجلات يكتبها الاداريون بإيعاز من ملوكهم. أما الاختصاص فكان في العصر البابلي الأخير الذي ظهر فيه مؤرخون يكتبون الاحداث ويتابعونها بأنفسهم. ويمكن اعتبارهم من ثم آباء التاريخ. أما ابوة هيرودوت فهي مصادرة أورومركزية إذ اعتاد الاوربيون وشراحهم من الشرقيين البدء بالخليقة من أوروبا التي تبوأت مركز الأم لجميع الاشياء: فهي أم الفلسفة وأم الاسطورة وهي أم العلم وأم اللاهوت. وهي أم الحرب والسلم. وهي أم الشرف وأم البغاء ففيها ظهر أول فيلسوف وأول عالم وأول جندي وأول راية بيضاء كما ظهر فيها أول شريف وأول مومس...

ولم يكن هيرودوت مؤرخاً بل رحالة يتجول في البلدان ويدون مشاهداته أي كما فعل ابن بطوطة بالتمام ويمكن بالتالي اعتبار هيرودوت أول رحالة أو أبو السياحة وليس أبو التاريخ، فآباء التاريخ هم البابليون. ونحن لا نعتبر ابن بطوطة مؤرخ مثل الطبري بل هو رحالة.

ومن أسبقيات التأرخة السجلات التاريخية في الصين. وهي تُظهر نزعة أخبارية موغلة في القدم، ترجع إلى القرن السادس ق.م أو قبله. والسجلات التاريخية تروي تاريخ الاسرات الصينية وتكتبها الأسرة اللاحقة عن الأسرة السابقة بالاستناد إلى أرشيفاتها. والارشفة ترجع إلى زمن سابق من كتابة السجلات. والصين متقدمة هنا على الفراعنة والسومريين ومن بعدهم الساميين لأنها دونت سجلات منظمة لأسرة أسرة، أما أصحابنا فدونوا الأحداث ذات العلاقة بأفراد الملوك. ولا مناص من الإقرار ان الحضارة الصينية انجزت ما لم تنجزه حضاراتنا وهي لا تتعادل معها إلاّ في طور الحضارة الإسلامية وبالخصوص في حقل الثقافة والمعرفة لأن حضاراتنا لم تعرف الفلسفة والفكر الفلسفي إلا في الطور الإسلامي.

بدأ اهتمام العرب بالتأرخة مع الإسلام. وأول تاريخ كتبوه هو السيرة النبوية وكذلك الحديث النبوي. وقد ظهر الرواة أول الأمر وكان هؤلاء من الصحابة وتلامذتهم ـ التابعين. ثم ظهر المؤرخون في بوابات القرن الثاني ليدونوا وينظّموا ما سمعوه من الرواة. وأقدم المؤرخين أبو مِخنف (بكسر

الميم) لوط بن يحي (١٥٧ هـ) كتب عدداً وافراً من التواريخ المبكرة لم تصل إلينا كلها شأن المبكرات من التصانيف، إلا أنها كانت مصادر أم للمؤرخين اللاحقين كالطبري واليعقوبي. ووجود هذه المدونات المبكرة يضفي عنصر توثيق اضافي على المصادر التي وصلت إلينا لأنها أخذت من تلك الينابيع الأولى. فقد كتب أبو مِخنف أحداثاً عاصرها أو أخذها مباشرة من جيل سابق يتداخل مع جيله. ولنسجل على التسلسل: هو كان حياً في ١٥٠هـ ولابد أنه شهد أحداثاً وقعت عام ١٢٠هـ وهو شاب مكتمل. وأخرى وقعت عام ١١٠هـ و١٠٠هـ وهو صبي. وذاكرة الصبي الذي سيصبح مؤرخاً أوعب من ذاكرة غيره. أما الأحداث التي سجلها عن جيله السابق فينبغي ان تكون وقعت في النصف الثاني من القرن الأول أي ما بين ٥٠ــ٩٠ للهجرة. وقد كتب أبو مِخنف التواريخ التالية: فتوح الشام، الردة، فتوح العراق، حرب الجمل، حرب صفين، حرب النهْروان، الازارقة (الخوارج)، الخوارج والمهلب، مقتل علي، الشورى، مقتل عثمان، مقتل الحسين، مصعب بن الزبير في العراق، أخبار المختار بن عبيد الثقفي.. وتستوعب هذه العناوين تاريخ صدر الإسلام بأجمعه. فإذا أضفنا إليها تاريخ السيرة أي تاريخ العهد النبوي الذي كتب في نفس السياق على يد محمد بن اسحق المعاصر لأبو مِخنف، فهذا يعني أننا امتلكنا تاريخاً دوّنه شهوده أو نُقل مباشرة عن شهوده. وينبغي النظر إلى أبو مِخنف على أنه أول مؤرخي الإسلام الكبار، وقد قال ابن كثير عنه أنه اخباري حافظ عنده من هذه الاشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامى عليه كثير من المصنفين في هذا الشأن من بعده. (البداية والنهاية ـ فصل مقتل الحسين) ويبدو من ذلك ان مؤلفات أبو مِخنف كانت لا تزال متداولة في عهد ابن كثير وهو القرن الثامن الهجري، وإنها اختفت بعد ذلك نتيجة الاهمال أو بعد أن طغت عليها الموسوعات الضخمة في التاريخ والتي استوعبت عصور ما بعد أبو مِخنف.

تطّرد السيرورة في تأرخة الحقبة التالية للإسلام: تسجيل شاهد الحدث أو عن شاهد الحدث. ثم تغير الحال مع اتساع رقعة الدولة وعندها كثر

الرواة وتخصصوا وصاروا يقومون بما يقوم بـه المراسلون اليوم. والرواة هم شهود الحدث الذين يأخذ عنهم المؤرخ. لكن السيرورة تعقدت بتسلسل الرواة لأن المؤرخ لم يعد قادر على حضور الأحداث مع هذا الاتساع في ساحاتها لا سيما بعد أن تركز النشاط الثقافي واتخذ المؤرخ له مقر أو مركز عمل في حاضرة معينة. فضلاً عن أن تجربة أبو مِخنف لم تعد تتكرر هنا إذ لم يظهر مؤرخون يسايرون الأحداث ويكتبونها عن قرب بعد أن صارت كتابة التاريخ اختصاصاً ضيقاً كسائر الاختصاصات. وقد تمر حقبة كاملة ولا يظهر لها مؤرخ فيسجلها مؤرخ يأتي في حقبة لاحقة. ويكون المعول عندئذ على الرواة. والرواية في بداياتها شفاهية. وهي تعتمد لذلك على موهبة الحفظ وقوة الذاكرة فتكون بدورها اختصاصاً إذ لا يستطيع كل من شهد الحدث أن يكون راوية له. ونظراً لتأخر كتابة التاريخ عن زمان وقوع الحدث يقع الخطأ في الرواية من جهة ما يتعرض له الراوي من النسيان والتخليط ومن جهة تسلسل الرواة حيث تتلاعب ذاكرة كل راوية بصيغة الحدث فتبعده قليلاً أو كثيراً عن أصله. على أن الخطأ لم يتسع إلى الحدود التي يُصنع بها حدث لا علاقة له بالأصل، آخذين في الحساب موهبة الحفظ وقوة الذاكرة من جهة، واتجاه الرواة منذ القرن الثاني إلى التدوين. ومن المعتاد أن نجد المؤرخ في المصادر الأمهات ينقل عن مدونة. وحتى العنعنة (حدثنا فلان عن فلان) كثيراً ما تكون مكتوبة. وقد بدأ أهل الحديث والأخبار منذ أواسط الأوان الأموي يكتبون أحاديثهم ويدفعونها إلى تلامذتهم ليروووها عنهم مكتوبة بعد أن يحصلوا على إجازة الرواية. فالرواية ليست دليلاً حاصراً على المشافهة.

من عوامل الخطأ في التأرخة انحياز الراوي وتعمده الكذب. وهذه تغلب على الرواة دون المؤرخين. ومن استقراءاتي المديدة للمصادر لم أقف إلاّ على القليل من حالات الكذب والتزوير عند المؤرخ، بل في الحقيقة أني وجدت المؤرخ رهينة للراوية، ما لم يكن المؤرخ يمارس مهمة الداعية. والمؤرخون صنفان مؤرخ داعية ومؤرخ محترف. وسنفصل الكلام عنهما لاحقاً. ويجد

المؤرخ نفسه مضطراً إلى المقارنة والتدقيق في اخبار الرواة. ويخدم تعددهم منهجه في التوثيق أو في فراره من العهدة أي المسؤولية، وهذه غالباً ما تختم بالعبارة الدارجة عندهم: «وا لله أعلم». وهي عبارة تدل على التشكك وعدم وصول صاحبها إلى اليقين فيما يروي. وقد جرى المؤرخون الكبار على استقصاء الروايات المختلفة للحدث الواحد ثم الجمع بينها للوصول إلى رواية تقريبية مُقْنعة، أو ترك الروايات للقارئ ليختار بينها.

ثم ظهر فن الجرح والتعديل لدراسة أحوال الرواة وهو من أهم فنون التوثيق التأرخي لأنه يدرس شخصية الراوي وسيرته بكل تفاصيلها المتوفرة قبل أن يوثقه. ولا تقتصر الدراسة على التأكد من نزاهة الراوي بل ومعرفة ما قد تتعرض له ذاكرته من خلل ناتج عن مرض أو شيخوخة. ومن الاحكام التي يمر بها الباحث في مصادر الجرح والتعديل قولهم عن فلان إنه: «خلّط في آخر عمره» وهم لذلك يحاولون معرفة طور العمر الذي روى فيه الحديث. ان هذه الطريقة في نقد الرواية هي أفضل الطرق وآمنها وقد تحدث عنها الفرنسيان فكتور لانجلو وشال سينوبوس في «المدخل إلى دراسة التأرخة» ـ ترجمة عبد الرحمن بدوي ضمن مجلده: «النقد التاريخي» ـ فقالا: «ينبغي أن نرتفع من وسيط إلى وسيط (من راوية إلى راوية) بحثاً عن أول من صدر عنه القول وأن نتساءل هل تصرف على نحو سليم؛ وهذا البحث عن الشاهد الاصلي (شاهد الحدث) ليس غير معقول منطقياً لأن مجاميع الروايات العربية القديمة تعطي أسانيد الرواية. لكننا عملياً نفتقر على الدوام تقريباً، إلى معلومات عن السند تصعد بنا إلى المشاهد الأصلي ـ ص١٣٩». ويبدو أن الكاتبين اطلعا على العنعنة (سلسلة الرواة) ولم يطلعا على فن الجرح والتعديل. وبالطبع لم ينبه المترجم إلى ذلك في الهامش لأن المترجم العربي لا يجرأ على إضافة شيء أو استدراك شيء على كاتب غربي يترجم له!

على أن نقد رواية الحديث يختلف عن نقد رواية الأخبار فالحديث يرجع إلى حقبة واحدة هي العهد النبوي. والتاريخ يعم جميع عصور

الإسلام والثقة فيه أكبر لأنه يروي أحداثاً غير بعيدة عن الراوية أو المؤرخ. ان شهود الحدث في الحديث هم الصحابة فقط وشهود الحدث في التاريخ متعاقبون وبين عصر الصحابة وعصر ظهور أول الصحاح وهو البخاري مئتا عام، ورواية أحداث التاريخ قد تكون مصاقبة للحدث أو قريبة منه. ومن هنا كان الخطأ في رواية الحديث، أكثر منه في رواية التاريخ. يضاف إلى ذلك ان دوافع الكذب في الحديث أكثر وأقوى منها في التاريخ لأن الحديث يوفر سند أو دعامة لأي فئة من المسلمين تتبنى موقف أو تنتحل مذهب وتسعى لتدعيمه بنص مقدس. وقد بدأ وضع الحديث في عصر الصحابة ومن قبل الصحابة أنفسهم. وأول حديث موضوع صنعه أبو بكر في السقيفة وهو قوله: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث. ما تركناه صدقة» وقد أراد به حرمان فاطمة من ميراث والدها، ومن خلاله إبطال ادعائها بوراثة الخلافة لزوجها..

ومن الأحاديث الهامة الموضوعة حديث آل أبي العاص الذي وضعه أبوذر الغفاري لمحاربة الأمويين. وهو قوله: «إذا بلغ آل أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباده خولاً»[1] وكان عددهم قد بلغ ثلاثين في عهد عثمان.. ومنها حديث: «الخلافة بعدي ثلاثون عاماً ثم يكون المُلْك» أي النظام الملكي. وواضعه سفينة مولى أم سلمة من زوجات الرسول. وقد أراد به إبطال شرعية الخلافة الأموية وكونها ملكية لا خلافة. وهذه الأحاديث من وضع صحابة كبار ولذلك وثقها علماء الحديث لأنهم لا يجوّزون الكذب على الصحابة. وهي تدل على أن المحرك للتاريخ ومقدساته ليس العقيدة والقداسة بل الصراع السياسي والاجتماعي. وهكذا في كل تاريخ مقدس أو مؤدلَج يتعرض مأثور مؤسسه للانتهاك تحت ضغط هذا الصراع: قاعدة عامة في جميع الأمم وجميع الحضارات.

---

[1] دولاً: أي متداولة فيما بينهم وممنوعة من غيرهم. إشارة إلى اكتناز الأموال العامة والاستئثار بها دون بقية الناس.

خولاً: عبيد. يشير إلى تحكم الأمويين وتشريعهم حكم الاستبداد على العرب. والعربي يعتبر الاستبداد استعباداً والخضوع له من جانب الناس عبودية.

« فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخـــرج من بين الصلب والترائب » .

« وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنـــا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين » .

« سبحان الذى خلق الازواج كلها مما تنبت الارض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » .

« وفى الارض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض فى الأكل ان فى ذلك لآيات لقوم يعقلون » .

« ثم استوى الى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض ائتيـــا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين . فقضاهن سبع سموات فى يومين وأوحى فى كل سماء أمرها وزينا السماء الدنيا بمصـــابيح وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم » . « أو لم ير الذين كفروا أن السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من المـــاء كل شىء حى أفلا يؤمنون وجعلنا فى الارض رواسى أن تميد بهم وجعلنا فيها فجاجا سبلا لعلهم يهتدون وجعلنا السماء سقفا محفوظا وهم عن آياتها معرضون » .

تسيء إلى الخاصة من المسلمين بل إلى عامة الناس. وواضعوها لم يكونوا من خيار الزنادقة بل من سفهائهم أمثال مطيع بن اياس. ومن الموضوعات أحاديث التمييز ضد المرأة كقوله «دفن البنات من المكرمات» والمحدّثون متفقون على أنه موضوع. وواضعوه هم الذكوريون من المسلمين.

وبوجه عام، يمكن الطعن في أي حديث خارج أحاديث الأحكام. وتبقى أحاديث الأحكام موضوعا للدراسة النقدية المتأنية لأنها صحيحة في معظمها. ويصدق هذا الحكم على مصادر الحديث الشيعية فيما يخص أحاديث الفضائل المتعلقة بأهل البيت والمثالب المتعلقة بالصحابة فهي مكذوبة كلها. أما أحاديث الأحكام ففيها كذب كثير لكنه اقل من الكذب في تلك المجموعة من الأحاديث. وينبغي توثيق أحاديث الأحكام الشيعية التي لها نظائر عند أهل السنة وهم أدق في الرواية من الشيعة.

دوافع الكذب في التاريخ سياسية ومذهبية واجتماعية طبقية. وهذه شغل الرواة في الأساس. لكن الكذب كثيرا مايصدر عن صناع الحدث وأصحاب العلاقة به. وهذا من المشهود في كل عصر بما فيه عصرنا الحاضر. ويمكن في الحقيقة أن نجد من دوافع الكذب عند المعاصرين ما يزيد عليها عند القدماء. وهذا لأن الصراع اليوم أشد منه في الماضي، وقد دخل فيه الصراع الدموي بين أوربا وأمريكا الإستعماريتين وشعوب المستعمرات في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. ويمارس الغربيون تزويراً للتاريخ قديمه وحاضره، قديمه بتحويل التاريخ البشري الى أوربا والانطلاق من تاريخها للحكم على تواريخ القارات الأخرى. وتشتد الحاجة إلى التزوير حديثاً في العلاقات مع العرب لأنهم النقيض القريب للغرب. أما التزوير اليومي للأحداث الجارية فهو صنعة اختصت بها وسائل الاعلام الغربية: الصحافة والإذاعة والتلفزة. وقد صار من المتعذر علينا فهم الأحداث ودوافعها ونتائجها وامتداداتها بسبب هذه التغطية الإحتكارية لتاريخ العالم. ويتعزز التزوير الغربي للأحداث بمنهجية التحليل و التأويل التي يتقنها الغربيون أكثر من غيرهم بالنظر لتفوقهم العلمي.

نرجع إلى تاريخنا لنجد أن صناع الحدث من قدمائنا قد جروا على توجيهه ليخدم سياستهم. وتشترك في ذلك السلطة والمعارضة لأن كلا منها يريد أن يكون الحدث لصالحه. ويضاف إلى ذلك دور الشعب، عامة الناس، لأن لهم تفسيرهم الخاص للأحداث، فالشعب بدوره منحاز، وانحيازه قد يكون للفئة التي تعبر عن مصالحه، وهي المعارضة على العموم، وقد يكون محكوماً بحساسيته لمبادئ العدل، أو يكون لانحيازه إلى فرقة أو مذهب ديني. ويأتي الحدث بتفاصيله المتباينة هذه وتفسيراته الى الراوية فينقله إلى المؤرخ. فإذا وجدنا فيه عنصر تزوير فهو راجع إلى أحد هذه الأطراف: السلطة أو المعارضة أو الشعب أو الراوية. أما المؤرخ المحترف فيدون الحدث كما وصل اليه ولكن بعد تدقيق الرواية من حيث السند. وكما قلنا فهو يسعى لاستقصاء الروايات المختلفة للفرار من العهدة. وهذه وجهة عامة لدى المؤرخين الكبار. ونريد أن نفصل الآن صنفي المؤرخين: المؤرخ المحترف والمؤرخ الداعية. والأول هو في الغالب غير المنتمي إلى فرقة أو طائفة كالطبري. لكنه قد يكون أيضاً منتمي إلاّ أنه يزاول اختصاصه وفق شروطه. ومن هذا الصنف اليعقوبي وهو شيعي لكنه كتب التاريخ للعموم لا لفرقته وكذلك الكثير من المؤرخين في القرون التالية كإبن الأثير وهو سني وإبن كثير وهو حنبلي.وهؤلاء مؤرخون كبار كتبوا تواريخهم على أساس الرواية أو المصادر المكتوبة من غير أن يستهدفوا خدمة غرض محدد. وعملهم في التاريخ كعمل الطبيب في الطب والفلكي في الفلك والفقيه في الفقه،مسألة اختصاص. ويترتب على المؤرخ بهذه الصفة أن يكظم عاطفته الشخصية أو المذهبية فيكتب الخبر وإن لم يوافقه. وهكذا فعل المؤرخون المحترفون في جميع الأطوار. لكن حقائق التاريخ ليست كحقائق الرياضيات فهي فعل الإنسان المتصل بحياته الشخصية أو الجماعية وبمشاعره ومصالحه وانتماءاته الدينية والسياسية وبطريقة تفكيره وبمنظومة أفكاره ومعتقداته. ولكل من هذه إتصال بالمؤرخ كإنسان. ومن هنا يتعذر تصليب الحقيقة التاريخية كما تتصلب حقائق الفيزياء والرياضيات مادامت ليست

من اختصاص العقل حصراً بل لها مساس بالقلب. ومن هنا تأتي تلك الجنوحات التي تطفح على لسان المؤرخ المحترف حين تخونه عقلانية الإختصاص في قضية تصطدم بحساسيته الخاصة. ونبدأ باليعقوبي، وهو أقدم مصدر في التاريخ العام يصل إلينا كاملا فنجد تشيعه يجعله يفرد فصولاً لأخبار الأئمة الإثني عشر أو يلتقط خبراً يمس أحد رموز أهل السنة فيبرزه. وهذا فقط. وفيما عداه تقرأ أخبار الخلفاء الثلاثة في تاريخ اليعقوبي الشيعي كما تقرأها في تاريخ إبن كثير الحنبلي. ونأتي إلى الطبري في موسوعته الضخمة ـ وكتاب اليعقوبي مختصر ـ فنرى عنده ميلاً واضحاً للأمويين لا يمنعه من ذكر المثالب الأموية إلا أنه يضعف أحياناً فيعتصرها. وقد بدأ في أخبار عثمان بن عفان بروايات سيف بن عمر غير الموثق عند أهل الحديث والأموي الميول وفيها تزكية كاملة لعثمان وإدانة لقاتليه. ثم انتهى بروايات الواقدي، المؤرخ الرصين، فأورد ما لعثمان وما عليه دون إنحياز. ومن آثار ميوله الأموية أن خصص لترجمة معاوية ضعف ما خصصه لترجمة علي. والأكثر من ذلك تبرئته الوليد بن يزيد من جريمة اجلاء أهل قبرص وهي الجريمة التي أثارت سخط الفقهاء وعموم المعارضين وكانت من أسباب الثورة عليه وقتله. فقد أورد الطبري رواية سيف بن عمر أن الوليد خَيّر أهل قبرص بين المسير إلى الشام إن شاءوا وإن شاءوا إلى الروم، فاختارت طائفة منهم جوار المسلمين، فنقلهم أمير بحره الأسود بن بلال المحاربي إلى الشام، واختار آخرون أرض الروم فانتقلوا اليها. وهكذا اختزلت الجريمة إلى معاملة لطيفة فيها تخيير وإعزاز وصيانة للكرامة ولم يسأل الطبري لماذا أجلاهم الوليد عن بلادهم ولماذا ثار الفقهاء على الوليد ولماذا أرجعهم يزيد الناقص إلى بلادهم معززين مكرمين، فشكر له الفقهاء فعله معهم؟ لكن تاريخ الطبري على أي حال لم يكن خالصا لبني أمية. فمن هذا التاريخ نفسه عرفنا استبداد الأمويين وسفكهم للدماء ونهبهم للأموال مع ما ارتكبوه من مظالم لم يسلم منها حتى الأمويين انفسهم. وما فعله الطبري فيما يخص محبوبيه بضعة روايات صادفت هوى في نفسه

فدونها من غير أن يدققها. وهو لو زاد على ذلك لتحول من مؤرخ محترف إلى داعية فبقي على صنعة الإحتراف والإختصاص صامدا لدواعي الحب يمنعها أن تهدم مصداقيته المهنية. وهكذا في موقفه من حركة الزنج التي عاصرها فكتب عنها بلغة البلاغات الحربية وكأنه ناطق بلسان دار الخلافة العباسية. لكنه بقي عند اللغة ولم يحمله عداؤه للحركة إلى التزوير عليها. ونحن نعتمد عليه الآن في جميع تقييماتنا الإيجابية لهذه الثورة الإجتماعية الكبرى في تاريخنا. إن اليعقوبي والطبري مثالان لبقية المحترفين كابن الأثير وأبو الفرج والمسعودي وابن كثير وابن العماد والمؤرخين الأصغر حجماً من مؤلفي التواريخ الجزئية مؤرخون جديون يغلب اختصاصهم على أمزجتهم إلا في استثناءات لا تهدم الإختصاص. ولنقرأ هذه النصوص لابن كثير وهو حنبلي متعصب:

عن الطبيب البغدادي الكبير أبو الحسن ابن التلميذ وهو مسيحي قال ابن كثير: «الطبيب الحاذق الماهر توفي قبحه ا لله على دينه» فلم يمنعه تقييمه لعدم إسلامه من الاقرار بمهارته في الطب.

وعن العاضد آخر خلفاء الفاطميين: كانت سيرته مذمومة وكان شيعياً خبيثاً لو أمكنه لقتل كل من قدر عليه من أهل السنة. وكان جواداً كريماً سامحه ا لله! وقال عن المعز الفاطمي: «كان قبحه ا لله فيه شهامة وقوة حزم وشدة عزم ورياسة.....»

وعن أستاذه ابن تيمية: كان رحمه ا لله من كبار العلماء وممن يخطئ ويصيب ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجي. ثم ذكر قول مالك: «كل واحد يؤخذ ويترك من قوله إلا صاحب هذا القبر». يشير إلى النبي ٭محمد وكان مالك يحدث في المسجد النبوي بالمدينة.

وقوله الذي يستشهد به ابن كثير يرفع العصمة عن جميع المسلمين بمن فيهم الصحابة ويمنع من تقليدهم وتزكيتهم بصورة مطلقة. وفي تخطئته لشيخه وشيخ الإسلام صرامة منهجية تصدر عن سلفي شديد التعصب في العقيدة.

وقد ختم ابن كثير تاريخه بقول الحريري:

وإن تجد عيباً فسد الخللا قد جل من لا عيب فيه وعلا

وإنما اخترنا ابن كثير لأنه الأكثر تعصباً من زملائه فهو احرى أن يقع في ورطات تزوير فاضح للتاريخ لولا أنه بقي مجذوباً لاختصاصه مكتفيا في شفاء غليله من خصومه العقائديين بصب اللعنات عليهم..

يمكنني الجزم بأن نسبة التزوير المتعمد في مصادرنا الأمهات أقل منها في روايات وسائل الأعلام الغربية المعاصرة. أما نسبة الخطأ فأعلى هناك بسبب الروايات الشفهية وهو اليوم شبه معدوم بفضل وسائل الضبط والتسجيل الحديثة إذ أن كل حدث يقع اليوم يصور ويسجل. ولا يبقى من الخلل في رواية التاريخ غير ما ينشأ عن التزوير. يضاف إلى ذلك احتواء مصادرنا على الخرافات والخوارق وقد تقبلها المؤرخون لضعف ثقافتهم الفلسفية. والخرافة تصطدم بالعقل الفلسفي دون العقل العام. ولذلك أنكرها المعتزلة والمعري والفلاسفة ولم ينكرها الأدباء أو الفقهاء أو المؤرخون.

أمثلة من نقد التأرخة عند أبو الفرج الأصفهاني في كتاب الأغاني:

تعود أبو الفرج على كتابة «ا لله أعلم» في نهاية الروايات غير التامة التوثيق عنده. وفي كلام عن السيد الحميري الشاعر الشيعي الكيساني قال:

وقد روى بعض من لم تصح روايته أنه رجع عن مذهبه وقال بمذهب الأمامية. وله في ذلك:

تجعفرت بإسم ا لله وا لله أكبر وأيقنت أن ا لله يعفو يغفر

وما وجدنا ذلك في رواية محصل. ولا شعره أيضاً من هذا الجنس لأن هذا شعر يتبين التوليد فيه وشعره في قصائده الكيسانية مباين لهذا جزالة ومتانة وله رونق ومعنى ليسا لما يذكر عنه في غيره.

وفي خبر عن بشار بن برد:

وقد روي مثل هذه الحكاية عن الأصمعي في قصة بشار هذه. وهذا الخبر بعينه يحكى باسناد أقوى من هذا الأسناد وأوضح عن أبي العباس السائب بن فروخ وقد ذكرته في أخبار أبي العباس بإسناده.

وفي خبر غناء ينسب إلى المنتصر الخليفة العباسي:

«ذكرت ما روي عنه أنه غنىفيه على سوء العهدة في ذلك وضعف الصنعة لئلا يشذ عن الكتاب شئ قد رُوي وقد تداوله الناس».

يريد أنه يسجل ما تداوله الناس من حكايات مع التنبيه إلى ضعف الرواية.

وفي معرض رواية أخرى قال:

إننا نذكر ما وقع إلينا عن رواته، فما وقع من غلط فوجدناه أو وقفنا على صحته أثبتناه وأبطلنا ما فرط منا غيره. ومالم يجر هذا المجرى فلا ينبغي لقارئ هذا الكتاب أن يلزمنا لوم خطأ لم نتعمده ولا اخترعناه وإنما حكيناه عن رواته واجتهدنا في الإصابة وإن عرف صواباً مخالفاً لما ذكرناه وأصلحه فإن ذلك لا يضره ولا يخلو به من فضل وذكر جميل.

وهنا يخول أبو الفرج قراء كتابه تصحيح أخطائه. ونجد مثل هذا التخويل عند مؤرخين وكتاب آخرين.

هذه الأمثلة عن أبو الفرج وغيره تؤكد ما قلته من أن المؤرخ غير مسؤل عن الخطأ أو التزوير فهذه مسئولية الرواة.

استعمال الأرشيفات:

أخذ المسلمون بأرشفة الأحداث الرسمية منذ خلافة معاوية. وكانت تشمل الأخبار والتقارير والرسائل والحسابات. وكانو يرجعون إليها عند الإختلاف في قضية مطروحة عليهم. وتنقل المحفوظات من خليفة إلى من يليه من الخلفاء. ولما سقطت الدولة الأموية وقامت العباسية نقل العباسيون محفوظات الأمويين ومخلفاتهم ليحفظوها في خزائنهم. وقد أورد أبو الفرج خبراً عن زوجة هشام بن عبد الملك التي كانت مولعة بشرب الخمر ولها قدح خاص كبير تشرب به ورد ذكره في شعر الوليد بن يزيد فنقل عن أحد رواته أنه شاهد القدح في خزانة المأمون، أي بعد مرور مئة سنة عليه. واستمر السلاطين وملوك الأطراف على ذلك. ولم يصل إلينا شيء من هذه

المحفوظات لأنهـا كـانت تتلـف وتحـرق في الحـروب، وقـد اسـتفاد منهـا المؤرخون فأخذوا منها روايـات أو وثقـو بهـا روايـات. وكـانوا يعتمـدون في رواية نصوص المراسلات الرسمية على النص المكتوب ولا يأخذونهـا شـفاها لأن إستظهار نصوص الرسائل غير متيسر إذا أُريد نصها الكامل. ومن أخبار ابن سعد في الطبقات: أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي قال حدثني شيخ مـن أهل دومة أن رسول ا لله كتب لأكيدر ـ من أقيـال العربيـا ـ هـذا الكتـاب. وجاءني بالكتاب فقرأته وأخذت منه نسخته. (ق ٢/٣٦). وعمـر النسـخة التي اطلع عليها ابن سعد أكثر من قرنين.

وكان الواقدي حين ألف كتابه في المغازي (حروب الرسول) يذهب إلى مواقع المعارك ليستقصيها ميدانيا ويسأل أحفاد القتلـى عـن أخبـارهم وأيـن قتلوا ثم يذهب إلى المكان الذي يذكر له ليعاينه بنفسه.

وذكر ابن خلدون في المقدمة أن القائمين بأمور الدين مـن القضـاء والفُتيـا والخطابة وغيرها لا يملكـون مـالاً كثيرًا لقلـة الحاجـة إلى خدمـاتهم وأنـه باحث فيها بعض الفضلاء فأنكرها عليه فوقعت بيـده أوراق مـن حسـابات الدواوين بدار المأمون (لعله المأمون الموحدي) تشتمل على الكثير من الدخـل والخرج وكان فيما طالعه فيها أرزاق القضاة والأئمة والمؤذنـين فعرضـه علـى صاحبه فعلم صحة ما قاله ابن خلدون.

في القرن الرابع الهجري بعد جيل الطبري المتوفى عام ٣١٠ ظهر كتاب البدء والتاريخ يحمل توجيهات لنقد الرواية بالطريقـة الـذي سـيدعو إليهـا ابن خلدون في المقدمة. ففي هـذا الكتـاب دعـا المؤلـف إلى النظـر في طبـائع الحيوان وطبائع الأحجار وطبائع النبات لكـي يـزداد المـؤرخ معرفـة وعلمـاً وعبرة ويستطيع تقييم الرواية إن كان فيها مبالغـة أو خطـأ. وطبـق المؤلـف توجيهاته على كتابه فلم يقبل الخرافات الـتي يروجهـا القصاص والوعـاظ عن الأنبياء من قبيل ما أوردوه عن النبي محمد أن عورته لم تكن تظهـر إذا تعرى أو سبقه للحصان في مشيه وقال أنها غير معروفة في طبائع الناس. ولا يجد القارئ في هذا الكتاب ما يجـده في غـيره مـن هـذه الأمـور إذ يبـدو أن

مؤلفه يتمتع بثقافة زائدة على ثقافة عامة المؤرخين. وقد نُسب الكتاب إلى أبو زيد البلخي كما في «كشف الظنون». وهو مثقف متعدد الإختصاصات له مشاركة في الأدب والجغرافيا والفلك وإطلاع فلسفي جيد لكن التحقيق الحديث ينسبه إلى مُطهَّر بن ظاهر المقدسي وهو معاصر أصغر للبلخي. ولا تعرف له ترجمة فلعله كان من نمط البلخي في ثقافته العلمية والفلسفية. وأنا لا أستبعد على أي حال أن يكون للبلخي مساهمة في تأليف الكتاب لتقارب الزمن فالبلخي توفي عام ٣٢٢ والكتاب كما يقول التحقيق الحديث ألف سنة ٣٥٥ هـ ويقع في تسعة مجلدات. ولعل البلخي ألف أجزاء منه وأكملها المقدسي مع الأخذ في الحساب أن كشف الظنون الذي نسبه إلى البلخي هو من فهارس الكتب العالية التحقيق للعناوين والمؤلفين.

توجيهات البدء والتاريخ تعود في مقدمة ابن خلدون بتوسع لتوفر معايير كبرى لنقد الرواية. وقد بين أسباب الخطأ في الرواية وكيفية تمحيصها فأجملها في الأمور التالية:

١ـ التعصب للمعتقدات والمذاهب. وقال في ذلك: أن النفس إذا كانت على حال الإعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه. وإذا خامرها تشيع لرأي أو نِحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة. وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص.

٢ـ الثقة بالناقلين. وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والجرح.

٣ـ الذهول عن المقاصد، ذلك أن كثيراً من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه. ويعني ذلك أن الراوية ينقل الخبر بخلفيته الشخصية فيكيفه ويصوغه بهذه الخلفية ذاهلاً عن حقيقته الذاتية.

٤ـ الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التدليس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه.

يريد أن الراوية يأخذ الحدث في ظاهره وشكليته ولا يربطه بأصوله الواقعية بحيث ينفذ من السطوح والمظاهر إلى جوهر الشئ وطبيعته.

٥ـ التقرب لأصحاب المراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر. ويدخل ذلك في التزوير المتعمد الذي تفرضه السلطة على التأرخة.

٦ـ الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث ذاتا كان أو فعلاً لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه. وضرب أمثلة على الأخبار المستحيلة لمنافاتها لطبيعة الأشياء.

وقال ابن خلدون أن تمحيص الرواية من هذه الوجوه سابق على تعديل الرواة أي دراسة السند إذ يجب أولاً معرفة أن كان الخبر ممكن أو ممتنع في نفسه. فلو صح السند وكان الخبر ممتنع في نفسه يجب رد الرواية. وفي مصادر الحديث روايات من هذا القبيل وثقها المحدثون لتوثيق سلسلة الرواة مثل أخبار المعجزات والأخبار التي تتضمن نبوءات بالغيب. وهذه يجب أن تكون اما من وضع الصحابي أو أحد أفراد السند. ويمكن أن نفرق هنا بين حالتين، ففي حالة الصحابة كان الصراع العنيف الذي خاضوه بعد النبي قد حملهم على وضع الأحاديث المناسبة لمواقفهم في جبهات الصراع، كالحديث الذي يحدد الخلافة بثلاثين عام وتبدأ بعدها الملكية فهو كما قلنا من وضع المعارضين للأمويين وقد زودهم برافعة إديولوجية ضخمة في صراعهم الدامي ضد منتهكي اللقاحية العربية الذين قضوا على خلافة الراشدين وأقاموا النظام الاستبدادي الملكي على أنقاضها. ولاشك أنهم استسهلوا الكذب على النبي للنهوض بمسئولية النضال ضد من انتهك مبادئه في الحكم.

أما الأخبار المستحيلة التي قد تكون وضعت من طرف أحد أفراد السند الموثقين فهي تجري في التزام الراوية المؤمن بعقيدته بحيث يجوّز لنفسه الكذب على نبيه أو على ربه لمصلحة يراها تخص العقيدة التي جاء بها

النبي أو أوحى بها الرب! ومثلما بينت من قبل فإن الوضع اختص غالباً باخبار الخوارق والغيبيات والفضائل وهو اقتراف مشترك بين الرواة الضعفاء والرواة الموثقين. وقد انتبه علماء الجرح والتعديل إلى ماوضعه الضعفاء فكشفوه ولم ينتبهوا إلى موضوعات الموثقين لأن مضمونها مقبول حسب العقيدة. وتأتي معايير ابن خلدون لتضيف إلى نقد السند نقد المتن وهذه تستوفي جميع وسائل النقد العلمي للرواية وتوفر للمؤرخ الحديث أداة فهم جيدة يميز بها الصحيح من الخطأ والصادق من المزور في التاريخ الماضي والحاضر.

إمتحان للرواة: في معجم الأدباء لياقوت (١٩/ ١٦٦ ـ ١٦٧) ان المهدي العباسي أمر بإمتحان كل من حماد الراوية والمفضل الضَبيّ وهما من أوائل كبار مدوني الشعر الجاهلي فاعترف حماد أنه يؤلف الشعر وينسبه للقدماء. أما المفضل فأكد أنه يدون ما وصل إليه بعد إختباره. وقبل المتحنون رد المفضل فوثقوه. وأمر المهدي بتقديم مكافأة لحماد على جودة نظمه وللمفضل على صدقه وأمانته وإصدار إعلان يكشف حقيقة كل منها: حماد الوضاع المزور والمفضل الصادق الأمين. (خبر الامتحان ورد أيضاً في الأغاني ـ أخبار حماد الراوية)

وقد وصلنا من المفضل مختاراته من الشعر الجاهلي في ديوان عنوانه «المفضليات» وهي أوثق مجموعة من الشعر الجاهلي تصل إلينا ويمكن لنقاد الشعر أن يحكموا على أصالتها وذلك لسلامتها مما يظهر في الشعر المنحول من التفكك والسطحية وبرودة العاطفة والتكلف. ولا أدري كيف غابت عن طه حسين؟ هل يمكن أنه لم يطلع عليها؟ وبالمناسبة فهي لم تتضمن شيئاً من المعلقات، مما يقوي استنتاجات طه حسين في عدم توثيق غالبيتها.

وعلى ذكر المفضل الضَبيّ فهو ممن شارك في ثورة البصرة بقيادة ابراهيم بن عبد ا لله الحسني على المنصور. وبعد فشل الثورة عفا عنه المنصور ضمن سياسته في التسامح مع الأدباء وجعله مؤدبا لولي عهده المهدي. وكانت ثورة البصرة قد استقطبت تأييداً واسعاً من الأدباء والفقهاء والمتكلمين الناقمين